



جمع المصدر

د. مجيد خيرالله راهي

المصدر هو اللفظ الدال على حدث الفعل المجرد من الزمان ، متضمناً أحرف فعله ، فهو يدل على الحدث من حيث تعلّقه بفاعله ، ولكن على وجه العموم والإبهام ، غير مقيد بزمن ، والفعل كذلك موضوع للحدث ، ولمن يقوم به ذلك الحدث على وجه الإبهام ، فالحدث والزمان كلاهما يفهمان من لفظ الفعل ، لأن كل واحد منهما جزء مدلوله بخلاف المصدر ، فإن المفهوم من لفظه الحدث وحده ، قال ابن جني : (وهذا طريق المصدر لما كان جنساً لفعله ، ألا ترى أنه إذا قام قومة واحدة ، فقد كان منه قيام ، وإذا قام قومتين فقد كان منه قيام ، وإذا قام مئة قومة ، فقد كان منه قيام ، فالكلام إذا إنما هو جنس للجمال التوأم ، مفردا ومثناها ومجموعها ، كما أن القيام جنس للقومات ، مفردا ومثناها ومجموعها ، فنظير القومة الواحدة من القيام الجملة الواحدة من الكلام ، وهذا جلي^(١)) ، وقال أبو البقاء الكفوي: (وقيل : المصدر موضوع للحدث من حيث اعتبار تعلّقه بالمنسوب إليه على وجه الإبهام ، ولهذا يقتضي الفاعل والمفعول ، ويحتاج إلى تعيينهما في استعماله)^(٢) .

فالمصدر جنس لفعله ، كما ذكر ابن جني ، ذلك أنه يدل على الحدث من حيث تعلّقه بفاعله على وجه العموم والإبهام ، وما دام الأمر كذلك ، فالمصدر لا يثنى ولا يجمع ، لأنه يتناول الجنس ، والجنس يدل على القليل والكثير ، كما يدل على الحدث المتعلق بفاعله من حيث هو حدث ، قال أبو البقاء الكفوي: (وعدم تثنيته وجمعه - أي المصدر - لا لكونه اسم جنس ، بل لكونه دالاً على الماهية من حيث هي ، وإلا كان الأصل في اسم الجنس ألا يثنى ، ولا يجمع ، ولم يقل به أحد)^(٣) . وقال صاحب المصباح حول ما اشترطه النحاة لجمع المصدر: (وبعض الفقهاء جمع القصد على قصود ، وقال النحاة : المصدر المؤكد لا يثنى ولا يجمع ، لأنه جنس ، والجنس يدل بلفظه على ما دل عليه الجمع من الكثرة ، فلا فائدة في الجمع ، فإن كان المصدر عدداً كالضربات أو نوعاً كالعلوم والأعمال جاز ذلك ، لأنها وحدات وأنواع جمعت ، فنقول : ضربت ضربين ، وعلمت علمين ، فيثنى لاختلاف النوعين ، لأن ضرباً يخالف ضرباً في كثرته وقلته ، وعلماً يخالف علماً في معلومه ومتعلّقه



، كعلم الفقه وعلم النحو ، كما تقول: عندي ثُمورٌ إذا اختلفت الأنواع ، وكذلك الظنُّ يجمعُ على ظُنُونٍ لاختلاف أنواعه ، لأنَّ ظناً يكونُ خيراً ، وظناً يكونُ شراً^(٤) .

فالأصلُ في اسم الجنس ألا يجمع لأنه يدلُّ على القليل والكثير ، فإذا جُمع فقد عُدل به عن دلالاته ، فالثُمورُ اسم جنس ، وإذا جمعتُه على " ثُمور " فقد دلَّلت بالثمر الذي هو أحد الثُمور ، على نوع من أنواعه ، وبهذا يكونُ قد جُذِبَ من الجنس ودلالاته العامة وشموله ، إلى النوع ودلالاته المحددة وخصوصه ، قال الفيومي: (لأنَّ الجنسَ لَا يُجْمَعُ فِي الْحَقِيقَةِ ، وَإِنَّمَا تُجْمَعُ أَصْنَافُهُ ، وَالْجَمْعُ يَكُونُ فِي الْأَعْيَانِ كَالزُّبْدَيْنِ ، وَفِي أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ إِذَا اخْتَلَفَتْ أَنْوَاعُهَا ، كَالْأَرْطَابِ ، وَالْأَعْنَابِ ، وَاللُّبَانِ ، وَاللُّحُومِ ، وَفِي الْمَعَانِي الْمُخْتَلِفَةِ ، كَالْعُلُومِ وَالظُّنُونِ)^(٥) .

فكلام العلماء على أنَّ " العُقول ، والألِّباب ، والعلوم ، والظُّنون " مصادر قد جُمِعَتْ لاختلاف أنواعها ، وهي على التحقيق مصادر عُدلَ بها إلى الاسمية ، فلم يبقَ لها من مصدريتها إلَّا اللفظ ، ذلك أنَّها فقدت دلالة المصدر من حيث كونه جنساً لفعله ، وحدثه المتعلِّق بالفعل ، قال صاحب المصباح : (ثمَّ أُطْلِقَ الْعَقْلُ الَّذِي هُوَ مُصَدَّرٌ عَلَى الْحِجَا وَاللُّبِ)^(٦) ، فغدا بهذا القوةَ المتهَيِّئة لقبول العلم ، ففي المفردات: (العقلُ) ، يُقالُ للقُوَّة المتهَيِّئة لقبول العلم ، ويقالُ للعلم الذي يستفيدُهُ الإنسان بتلك القُوَّة عقلٌ^(٧) .

وهكذا " اللَّبُّ " فهو مصدر في الأصل ، تقول : لبَّ فلانٌ إذا عَقَلَ^(٨) ، ثمَّ سُلخ عنه ، حين جُمع على الألِّباب ، دلالاته المصدرية ، قال صاحب المفردات : (اللُّبُّ : الْعَقْلُ الْخَالِصُ مِنَ الشَّوَائِبِ)^(٩) ، وكذا " الحِلْمُ " بالكسر ، فهو مصدر بمعنى " الأناءة " ، وقد أنزل منزلة العقل المجرد من مصدريته ، فجمع على أحلام وحُلُوم ، ففي الكليات : (وَحَلُمْتُ عَنْ الرَّجُلِ أَحْلُمُ حِلْماً ، وَأَنَا حَلِيمٌ ، وَبَابُهُ كَرَمٌ ، وَمَصْدَرُهُ الْحِلْمُ بِالْكَسْرِ ، وَهُوَ الْأَنَاءَةُ ، وَالسَّكُونُ مَعَ الْقُدْرَةِ وَالْقُوَّةِ)^(١٠) ، وفي المفردات: (الحِلْمُ : ضَبْطُ النَّفْسِ وَالطَّبْعِ عَنْ هَيَّاجِ الْغَضَبِ ، وَجَمْعُهُ أَحْلَامٌ)^(١١) .

أمَّا الظنُّ فقد حكى صاحب المحكم أنَّه يكونُ اسماً ومصدراً ، وأنَّ الذي جُمع هو الاسم ، قال ابن سيده : (الظنُّ شكٌّ و يقينٌ ، إلَّا أنَّه ليس بيقينٍ عِيَانٍ ، إِنَّمَا هُوَ يَقِينٌ تَدْبِيرٌ ، فَأَمَّا يَقِينُ الْعِيَانِ فَلَا يَقَالُ فِيهِ إِلَّا عِلْمٌ ، وَهُوَ يَكُونُ اسْماً وَمَصْدَراً ، وَجَمَعَ الظَّنَّ الَّذِي هُوَ الْاسْمُ ظُنُونٌ)^(١٢) .





وهكذا "العِلْمُ" إذا أُريدَ به المعرفة المتصلة بموضوع ، كقولك : علم النحو ، وعِلْمُ الصَّرْفِ ، وعلم الفقه ، فهو يجمع على "عُلُوم" ، وهو لا يدلّ على الحدث ، ففي الكليات : (واستعمالُ العِلْمِ بمعنى المعلوم شائع وواقع في الأحاديث ، كقوله عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ "تَعَلَّمُوا العِلْمَ" ، فإنَّ العِلْمَ ههنا بمعنى المعلوم)^(١٣) . فالمصدرُ الذي يرادُ به الاسم لا حدوث الفعل ، كقولك : العلمُ نورٌ ، فإنَّ لم يُردْ به الحدث فلا يعمل .

فهذا ابن جني قد جمع من المصادر "قَصْدًا" على "قُصُود" ، حين انتوى فيه الاسمية ، ففي الخصائص: (من غير اعتقاد منهم لعلّه ، ولا لَقَصْد من القُصُود)^(١٤) ، وجمع "الحذف" على "حُذُوف" في قوله: (ألا ترى إلى ما في القرآن وفصيح الكلام من كثرة الحذوف ، كحذف المضاف وحذف الموصوف)^(١٥) . وجمع ابن جني "الغَلَطُ" على "أَغْلَاط" ، فقال : (وهذا ونحوه ممّا يُعتدّ في **أغلاط العرب** إلا أنّه لما كان من **أغلاط** هذه الطائفة القريبة العهد جاز أن نذكره في سَقَطات العلماء)^(١٦) ، وقد جمعه كذلك صاحب القاموس في خطبته فقال: (واختصّصْتُ كتاب الجوهرِي من بين الكتب اللغوية مع ما في غالبها من الأوهام الواضحة ، والأغلاط الفاضحة ، لتداوله واشتهاره بخصوصه ، واعتماد المدرسين على نقوله ونصوصه)^(١٧) .

وقد جرى العلماء على جمع مصادر ما فوق الثلاثي ، فأكثروا منه ، وتردّدوا في جمع مصادر الثلاثي ، فأقلّوا منه ، (فهم جمعوا استعمالاً واختراعاً واحتمالاً واعتقاداً واحتجاجاً واعتماداً وانتقالاً وإلزاماً واختياراً وابتداءً ، على استعمالات واختراعات واحتمالات واعتقادات ... كلّ ذلك بالألف والتاء ، كما جمعوا تقريراً وتحديدًا وتدقيقًا وتصحيحًا وتنبيهًا وتنزيلاً وتأويلًا وترخيصًا وتعريفًا ، فقالوا : تقارير ، وتحديدات ، وتدقيقات وتصحيقات وتنبيهات ... بالألف والتاء ، وجمعوا إلحاقاً وإشكالاً وإعراباً وإلزاماً على إلحاقات وإشكالات وإعرابات وإلزامات بالألف والتاء أيضاً ، كما جمعوا تصرّفًا على تصرّفات ، لكنّهم جمعوا تركيباً وتقليباً وتعليلاً وتكبيراً وتصغيراً وتصنيفاً وتأليفاً وتفعيلاً وتقسيمًا وتعبيّرًا وتصريفًا وتفسيرًا على تراكيب وتقاليب وتعاليل وتكابير وتصاغير وتصانيف ... جمع تكسير)^(١٨) .

وشاع ذلك في مؤلفات العلماء ، قال الجاحظ في كتابه الحيوان ، إذ قال : (يجمعُ من التَّدابِيرِ العجيبة ، والعلوم الغريبة ، ومن آثارِ العقولِ الصّحيحة ، ومحمودِ الأذهانِ اللّطيفة ، ومن الحكَمِ الرّفيعة ،





والمذاهب القويمة ، والتجارب الحكيمة^(١٩) ، وفي التاج: (ومثل هذا بعيد عن تراكيب العرب واستعمالاتها إلا في ألفاظ نادرة)^(٢٠) .

وإذا كان العلماء قد استساغوا الجمع في مصادر ما فوق الثلاثي ، فجمعوه جمع سلامة ، فقد ضمنوا بجمع السلامة سلامة مفردة ، كما ضمنوا في جمع منتهى الجموع تعرّف واحده ، وإذا كانوا قد ترددوا في جمع مصادر الثلاثي ، فذلك لاختلاف صيغ جمعه ، على وفرة ما نقل عن العرب من جمع مصادر الثلاثي ، ففي اللسان: (وقول ابن جني : المضاف والمضاف إليه عندهم ، وفي كثير من تنزيلاتهم كالاسم الواحد ، إنما جمع تنزيلاً هنا لأنه أراد للمضاف والمضاف إليه تنزيلات في وجوه كثيرة ، منزلة الاسم الواحد ، فكُنَى بالتنزيلات عن الوجوه المختلفة ، ألا ترى أنّ المصدر لا وجه له إلا تشعب الأنواع وكثرتها ، مع أنّ ابن جني تسمّح بهذا تسمّح تحضّر وتحذق ، فأما على مذهب العرب ، فلا وجه له إلا ما قلنا)^(٢١) .

فما فعله ابن جني وتسمّح به قد جرى عليه العرب أنفسهم ، ولا بدّ لمثل هذا التسمّح ما دام تسمّح تحضّر وتحذق أن يتسع نطاقه وتمتدّ آفاقه مع الزمن ما مسّت إليه حاجة التعبير . وحكي عن العرب جمع "تضعيف" ، وهو مصدر ، على "تضاعيف" ، قال ابن يعيش: (التضاعيف جمع تضعيف ، هو مصدر "ضعفته" إذا زدته مثله أو أكثر ، يُقال : أضعفته إضعافاً ، وضاعفته مضاعفةً ، وضعفته تضعيفاً ، كلّه بمعنى واحد ، وإنما جمع ، والمصادر لا تُثنى ولا تُجمع ، لأنه أراد أنواعاً من التضعيف مختلفة ، كما يُقال : العلوم والأشغال)^(٢٢) .

ولكن هل يؤخذ بالقياس في جمع المصدر؟

أقول : الصحيح أن يؤخذ بقياس جمع المصدر كلّما مسّت إليه حاجة الاستعمال ، بإنزال المصدر منزلة الاسم ، جرياً على ما استتته العرب ، واقتاسوا به^(٢٣) ، وقد قال بذلك بعض العلماء ، فقد ذكر الأزهري أنّ من العرب من يجعل المصدر بمنزلة اسم الفاعل ، فيُثنى ويجمع كما يثنى ويجمع في اسم الفاعل ، يقول الأزهري: (يُقال للواحد : رجلٌ جُنُبٌ ، وامرأةٌ جُنُبٌ ، ورجلانِ جُنُبٌ ، وقومٌ جُنُبٌ ، كما يُقال : رجلٌ رضا ، وقومٌ رضا ، وإنما هو على تأويل ذوي جُنُب ، فالمصدر يقوم مقام ما أُضيف إليه ، ومن العرب من يثنى ويجمع ، ويجعل المصدر بمنزلة اسم الفاعل ، وإذا جُمع جُنُبٌ ، قيل في الرجال : جُنُبُونَ ، وفي النساء : جُنُبَاتٌ ، وللاتنين : جُنُبَانِ)^(٢٤) .





وقال الشيخ مصطفى الغلاييني: (والمفيدُ عدداً يُثْنَى ويُجمعُ بلا خلاف ، وأما المفيدُ نوعاً ، فالحقُّ أن يُثْنَى ويجمعُ قياساً على ما سُمِعَ منه ، كالعُقُولِ ، والأَلْبَابِ ، والحُلُومِ ، وغيرها) (٢٥) .

وكلُّ ما جمَعْتُهُ العَرَبُ من أَلْفَاظِ المَصْدَرِ جَذَبَتْهُ إِلَى الاسْمِيَّةِ ، وَخَرَجَتْ بِهِ عَنِ المَصْدَرِيَّةِ ، فَقَدْ ذَكَرَ الجَرَجَانِي أَنَّ المَصْدَرَ المَبْهَمَ لَا يُجْمَعُ إِلَّا إِذَا أُريدَ بِهِ الفَرْقُ بَيْنَ النُّوعِ وَالْجِنْسِ (وإنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ غَالِباً فِيمَا يَنْجَذِبُ إِلَى الاسْمِيَّةِ ، نَحْوُ: العِلْمِ وَالْجِلْمِ ، يَجْرِي العِلْمُ عَلَى المَعْلُومِ ، وَيُنْزَلُ الجِلْمُ مَنْزِلَةَ الغَرِيزَةِ والطَّبِيعَةِ ، كَأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ : عَلِمْتُ عِلْماً وَحَلَمْتُ جِلْماً ، فيقالُ : الحُلُومُ والعُلُومُ) (٢٦) ، والغَلْبَةُ الَّتِي أَشارَ إِلَيْهَا الجَرَجَانِي قِيَاساً لَا يَنْكَسِرُ ، قَالَ صَاحِبُ المَصْبَاحِ : (فإنَّ سُمْعَ الجَمْعِ عَلَّلُوا بِاخْتِلَافِ الأنواعِ ، وإنَّ لَمْ يُسْمَعْ عَلَّلُوا بِأَنَّهُ مَصْدَرٌ ، أَيِ باقٍ عَلَى مَصْدَرِيَّتِهِ) (٢٧) . إذْ لَيْسَ المَصْدَرُ مَصْدَراً بِلَفْظِهِ وَحَسْبُ ، وإنَّمَا هُوَ مَصْدَرٌ بِدَلَالَتِهِ الَّتِي تَتَنَاولُ جِنْسَ الفِعْلِ وَحَدَّثَهُ العامِ المَبْهَمِ الصَّادِرِ عَنْ فاعِلِهِ ، فَإِذَا تَخَلَّفَتْ عَنْهُ دَلَالَتُهُ جُمِعَ جَمْعُ الأَسْمَاءِ . يَقُولُ أَبُو البَقَاءِ العَبْرِيُّ: (اعْلَمْ أَنَّ لَفْظَ المَصْدَرِ جِنْسٌ لَا يَقَعُ عَلَى وَاحِدٍ مَخْصُوصٍ مِنَ الأنواعِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ : الضَّرْبُ مَوْلَمٌ ، والعِلْمُ حَسَنٌ ، لَا يَتَنَاولُ الضَّرْبُ بالسُّوْطِ دُونَ الضَّرْبِ بالعَصَا ، وَلَفْظَةُ العِلْمِ لَا تَتَنَاولُ الفَقْهَ دُونَ عِلْمِ النُّحُو ، فَهُوَ فِي ذَلِكَ بِمِثَابَةِ لَفْظَةِ " العَسَلِ ، والماءِ ، والرَّيْتِ ، والترابِ " ، وإنَّمَا يُثْنَى المَخْتَلَفُ الَّذِي لَا يَدُلُّ لَفْظُهُ وَاحِدَهُ إِلَّا عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ ، كَزَيْدٍ وَعَمْرٍو ، وَمَا أَشَبَّهُهُمَا ، فَأَمَّا الرَّجُلُ وَنَحْوُهُ فَلَا ، وَبِذَلِكَ عَلَى هَذَا أَنَّكَ تَوَقَّعُ لَفْظَةَ الضَّرْبِ عَلَى كُلِّ نَوْعٍ مِنَ أَنْواعِهِ ، كَمَا أَنَّ الماءَ الحُلُو إِذَا سُئِلَ عَنْهُ قِيلَ : ماءٌ ، كَمَا يَقَالُ لِلْمَاءِ المِلْحِ : ماءٌ ، كَذَلِكَ عِلْمُ الفَقْهِ : عِلْمٌ ، وَعِلْمُ النُّحُو : عِلْمٌ ، فَأَمَّا إِذَا اخْتَلَفَتْ أَنْواعُهُ وَصِفَاتُهُ ، وَأَرَدْتَ أَنْ تَدُلَّ عَلَى ذَلِكَ الاختِلَافِ تَثْنَيْتَ وَجَمَعْتَ ، فَإِذَا قُلْتَ : عِنْدَ فُلَانٍ عُلُومٌ ، كَانَ الغَرَضُ الإِعْلَامَ بِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنْواعاً مِنَ العِلْمِ ، كَعِلْمِ الفَقْهِ والنُّحُو واللُّغَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ) (٢٨) .

وَيَرَى ابْنُ مالِكٍ أَنَّ المَصْدَرَ الَّذِي يَأْتِي لِبَيَانِ العَدَدِ أَوْ الأنواعِ لَا بُدَّ مِنْ تَثْنِيَّتِهِ وَجْمَعِهِ ، فَقَالَ: (وَأَمَّا مَا جِيءَ بِهِ لِبَيَانِ العَدَدِ أَوْ الأنواعِ فَلَا بُدَّ مِنْ قَبُولِهِ لِلتَثْنِيَّةِ وَالْجَمْعِ) (٢٩) .

عَلَى أَنَّ المَانِعِينَ مِنَ القِيَاسِ فِي جَمْعِ المَصْدَرِ لَمْ يَثْبُتُوا عَلَى المَنْعِ فِيمَا تَنَاولَتْهُ أَقْلَامُهُمْ ، وَذَاعَ فِي مَصْنَفَاتِهِمْ ، فَقَدْ جَمَعُوا مِنَ المَصَادِرِ مَا لَمْ يَرِدْ بِجَمْعِهِ سَمَاعٌ ، وَعَلَّلُوا لِذَلِكَ بِاخْتِلَافِ الأنواعِ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى انْصِرَافِ العُلَمَاءِ إِلَى القِيَاسِ غَالِباً لِاسْتِدَادِ الدَّاعِي إِلَيْهِ . أَمَّا قَوْلُ صَاحِبِ المَصْبَاحِ : (أَلَا تَرَاهُمْ لَمْ يَقُولُوا فِي قَتْلٍ وَسَلْبٍ وَنَهْبٍ : قَتُلُوا وَسُلُبُوا وَنَهَبُوا) (٣٠) ، فَجَوَابُهُ أَنَّهُمْ لَوْ احتَاجُوا إِلَى ذَلِكَ



لَقَالُوهُ وَأَثْبَتُوهُ ، قال الرُّضَيّ: (ومنه قولك : الإكراماتُ ، والتَّخْرِجَاتُ ، والانطلاقاتُ ونحوها ، لأنَّ الواحدَ إكرامةً ، وتخرِجةً بقاء الوحدة ، لا إكرام وتخرِج ، ، وجمع المجرد : أَكَارِيمُ وتَخَارِيج عند اختلاف الأنواع ، فالإكراماتُ كالضَّرَبَاتِ والقَتَلَاتِ ، والأكاريمُ كالضُرُوبِ والقُتُولِ ، ولذا يُقالُ : ثلاثُ إكراماتٍ وتخرِجاتٍ بتجريد العدد من التَّاء ، وثلاثة أكاريمٍ وتَخَارِيج إذا قصدت ثلاثة أنواع من الإكرام) (٣١) .

فأنت إذا تقصَّيتَ ما كُتِبُوهُ ، واستقرَّيْتَهُ وَجَدْتَ أَنَّ أحدهم لم يتورَّع عن جمع المصدر إذا نوى فيه الاسمِية ، ولو لم يرد النصُّ بسماع جمعه ، فالعربُ قد جمعت من المصادر ما احتاجت إلى إرادة الاسمِية فيه لحاجة في التعبير ، وتصرَّفت فيما اضطرت أن تخرج به عن دلالاته (٣٢) .

وإذا كان بعض العلماء قد قصرُوا جمع المصدر على السَّماع ، فإنَّ العرب لو احتاجوا إلى جمعه لجمعوه ، فعلى هذا لو سَمَّيتَ بالمصدر نحو : ضَرْبٌ وَقَتْلٌ ، لكان القياسُ في جمعه أن تقولَ في القَلَّةِ : ضَرْبٌ وَأَضْرَبٌ ، وَقَتْلٌ وَأَقْتُلُ ، قياساً على أَفْلَسٌ وَأَكْعَبٌ ، ونقول في الكثرة : ضُرُوبٌ ، مثل كَعْبٍ وكُعُوبٍ ، قال السيوطي في جمع المصدر: (ولم تطرُد فيه قاعدة بحيث تكونُ مقيسةً في جمع ذلك الاسم ، فإنه إذ ذاك يُجمَعُ جمع ما كان أشبه به ، مثالُ الأوَّل أن يُسمَى بـ"ضَرْبٍ" ، فإنه لم يُجمع ، وهو مصدر ، فُجِّعَ مُسمًى به على "أَفْعَلٍ" في القَلَّةِ ، فنقول : أَضْرَبُ ، ككَلْبٍ وأَكْلَبُ ، وضُرُوبٍ من الكثرة ، ككَعْبٍ وكُعُوبٍ) (٣٣) . فتبيَّن بذلك أَنَّك إذا سَمَّيتَ بالمصدر جمعته على ما يجمع به نظيره من الأسماء .

وبحث ذلك الأستاذ عبد اللطيف الشويرف في كتابه تصحيحات لغويَّة ، فأقرَّ جمع المصدر إذا اختلفت أنواعُهُ ، مستنداً في ذلك إلى قرار مجمع اللغة العربية في القاهرة في هذا الشأن ، فقال : (يقول النَّحَاءُ : إنَّ المصدر لا يثنَّى ولا يجمع ، ولا دلالة له على تذكير أو تأنيث ، لأنَّهُ يراد منه جنس الفعل من حيث هو ، أي مجرَّد الحدث ، وهو أمر معنويٍّ محض لا صلة له بزمان ولا بمكان ، ولا بذات ، ولا عِلْمِيَّة ، ولا بتذكير أو تأنيث ، ولا بإفراد أو تثنية أو جمع أو غير ذلك ، وهذا في المصادر التي لا يقصد منها بيان العدد أو بيان النُّوع ، أمَّا إذا قُصِدَ من المصدر بيان العدد ، فالنَّحَاءُ متَّفِقونَ على جواز تثنيته وجمعه ، نحو : رَمَيْتُ رَمِيَّتَيْنِ ، وَرَمَيْتُ رَمِيَّاتٍ ، ومنع بعضهم جمع المصدر وتثنيته إذا أريد به النُّوع ، والصَّحِيحُ جوازُ ذلك إذا اختلفت الأنواعُ ، نحو : ذهبتُ في فهم



الدين مذهب السلف ، وأزني أولادي تربيته اللين والحزم ، وقد أجاز مجمع اللغة العربية بالقاهرة جمع المصدر مطلقاً عندما تختلف أنواعه ، ونص قراره : يجوز جمع المصدر عندما تختلف أنواعه^(٣٤) .

والذي نراه أن المصدر إذا اختلفت أنواعه ، جاز جمعه جمع تصحيح أو تكسير ، كالعلم والعلوم ، والاجتماع والاجتماعات ، والسؤال والسؤالات ، والفرح والأفراح ، لأنه أدل على المقصود ، فإذا كان زيد عنده علم الفقه ، وعلم الحساب ، وعلم النحو ، وأزنت أن تعلم مخاطبك بذلك ، صح أن تقول : عند زيد علوم كثيرة ، يزداد على هذا أنه قد سمع من ذلك ما يجيز القول به ، وذهب بعض الباحثين إلى القول بقياسية جمع المصدر إذا أريد به الاسم ، قال الأستاذ صلاح الزعبلوي : (لا بد من القول بقياس جمع المصدر إذا أريد به الاسم ، جرياً على ما جمعه العرب من ذلك ، وقد جمع الشعراء " ضيماً ، وفقداً ، وفقراً " على ضيؤم ، وفقود ، وفقور)^(٣٥) .

وفي هذه الصفحات سنذكر بعض المصادر التي اختلف العلماء في جمعها:

١- جمع البيان :

ذهب الأستاذ عباس حسن إلى إنكار جمع " البيان " على " بيانات " ، لأنه لا دليل على تعدد المصدر فيه ، فيجمع ، ولا سند لجواز جمعه جمع مؤنث سالماً ، فقال : (المصدر من حيث هو مصدر لا يجوز جمعه إلا إذا كان عددياً أو نوعياً ، وهنا لا دليل على التعدد ، ولو سلمنا أنه متعدد الأنواع لكان المانع من جمعه جمع المؤنث السالم أنه لا يدخل تحت نوع مما يجمع هذا الجمع)^(٣٦) .

إن البيان فيما يراؤ به هنا ليس مصدراً ، وإنما هو اسم ، وهو القول الذي تسوقه لإعلان أمر ، أو إيضاحه ، والكشف عن إشكال فيه ، أو هو ما يتم به بيان الأمر والكشف عن غامضه^(٣٧) ، فهو بذا قد فقد دلالة على الحدث وجنسه ، فعاد له حكم الجمع الذي حالت دونه هذه الدلالة وما دام قد عُد حدثاً وجنسُهُ ، فقد جذب إلى الاسمىة ، والبيان بالمعنى المذكور كبيان التقرير والتغيير والتبديل على ما ذكره الجرجاني في تعريفاته^(٣٨) ، وقد جُمع البيان في تفسير ابن عطية المعروف بالمحرم الوجيز ، فقال : (وقوله تعالى " تَرْجِعُونَهَا " ^(٣٩) سَدَّتْ مَسَدَ الأجوبة والبيانات التي تقتضيها التخصيصات)^(٤٠) ، وجاء في الدر المصون : (والبياناتُ يعني الأفعال التي حضض عليها)^(٤١) . ويصح بذلك جمع البيان على " البيانات " ، وعلى " الأبينة " .



فأما جمعه بالالف والتاء تصحيحاً ، فقد نحا نحوه العلماء بما جمعه من نظائره ، وأفتى بعضهم بجمع ما لم يُسمَعْ جمعه عن العرب بالتاء ، فقد جاء في كتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي الجرجاني حول الاحتجاج لصحة جمع "بُوق" على "بُوقات" : (وقال المحتج عنه : إن أصل الجمع التأنيث ، ولذلك جاء ما جاء منه بالتاء ، وإن كان في الأصل مذكراً ، قال : فمن جمع اسماً لم يجد عن العرب جمعه ، فأجراه على الأصل لم يسغ الرد عليه ، ولم يجز أن ينسب إلى الخطأ لأجله^(٤٢) . وأما جمع " البيان " على " أبينة " فكما جمع القضاء على أفضية ، وكما جمع القضاء على أفضية ، وهو مصدر سمي به ، ففي المخصص : (لَمْ يَفْضَأْ وَاقٍ ، لقولهم : فضا يفضو فُضُوًّا وقُضَاءً ، والفاضي : الواسع ، وأفضى إلى الشيء ، صارَ في فضائِهِ وفرجتِهِ ، وجمعه أفضية^(٤٣)) .

٢- جمع البَلاغ :

نقول : بَلَغَ الرَّجُلُ بِلَاغَةً ، إذا كان فصيحاً ، طَلَّقَ اللسانَ ، وبلغَ الشيءُ بُلُوغاً ، إذا وصلَ وانتهى ، وتَبَلَّغَ بالشيءِ : وصلَ به إلى مُرادِهِ ، والبَلاغُ ما بَلَغَكَ^(٤٤) . ويجمعُ الكتابُ حيناً " البَلاغ " على "بلاغات" ، فهل هذا صحيح سائغ ؟

أقول : الوارد في كتب اللغة والأدب يُشيرُ إلى صحة هذا الجمع ، فقد جاء في كتاب الحيوان : (كُتِبَ الحكماء وما دَوَّنَت العلماءُ من صنوف البلاغاتِ والصناعات والآداب والأرفاق من القرون السابقة والأمم الخالية ، ومن له بَقِيَّةٌ ومن لا بَقِيَّةَ له ، أبقى ذكراً وأرفعُ قدراً وأكثرُ رِداً^(٤٥)) ، وفي العقد الفريد : (وكذلك لا يجوزُ أيضاً في الرسائلِ والبلاغاتِ المنثورة ما يجوزُ في الأشعار الموزونة^(٤٦)) ، وفي الإمتاع والمؤانسة : (ومن أجلها يُستعانُ بقوى البلاغاتِ المتقدمة بالصفاتِ الممتلئة^(٤٧)) .

وجاء " البَلاغ " مجموعاً على " بلاغات " في الصحاح ، إذ قال : (والبلاغاتُ كالوشايات^(٤٨)) ، والوشايةُ ما أُبلغَ إلى السلطانِ من حديثِ النَّاسِ ، سعيّاً بها ، ولا ننسى أن البَلاغَ اسم من التبليغ ، كالبيانِ اسم من التبيين ، ففي الصحاح : (وكذلك التبليغُ ، والاسمُ منه البَلاغُ^(٤٩)) ، ويردانِ مصدرين أيضاً ، وورد " البَلاغ " في التاج مجموعاً على "بلاغات" أيضاً ، فقال : (والبلاغاتُ مثلُ الوشايات^(٥٠)) ، لذا صحَّ جمع "البلاغ" على "بلاغات" .



٣- الأصوات والصَّلوات والركَّوات:

" الصَّوْتُ " مصدر " صَاتَ يَصُوتُ " ، كـ " القَوْل " مصدر " قَالَ يَقُولُ " ، ففي الصحاح : (وقد صَاتَ الشَّيْءُ يَصُوتُ صَوْتًا ، وكذلك صَوَّتَ تَصْوِيتًا)^(٥١) ، فإذا جُمع على "أصوات" كان اسماً ، ومن النِّحاة من يقول : إنَّه مصدر لكُنتُ خرج بالتَّسمية عن حكم المصدر ، قال ابن سيده : (وإذا كانت الصَّلَاةُ مصدرًا وَقَعَ على الجميع والمفرد على لفظ واحد ، كقوله " لَصَوَّتِ الحَمِير ")^(٥٢) ، فإذا اختلفَ جاز أن يُجمع لاختلاف ضَرْبِهِ ، كما قال جَلَّ وَعَزَّ " إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ ")^(٥٣) ... وإذا جُمِعَت المصادر نحو قوله : " إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ ")^(٥٤) ، فَأَنْ يُجمع ما صارَ بالتَّسمية كالخارج عن حكم المصادر أجدُر)^(٥٥) . فالصَّوْتُ هو ما يحدثُهُ الشَّيْءُ إذا صَاتَ ، وجمعه أصواتٌ ، أي إنَّه الأثر الذي حصل بالحدث ، ومن ثَمَّ كان اسماً خارجاً عن حكم المصدر ، جاء في المصباح : (الصَّوْتُ في العُرْف : جَزُسُ الكلام ، والجمعُ أصواتٌ)^(٥٦) .

وكذا " الصَّلَاةُ " إذا جمعته على " الصَّلَوَات " ، قال ابن سيده : (فالتَّسميةُ به ممَّا يُقَوِّي الجمعَ فيه إذا عُنِيَ به الرِّكَعَاتُ لأنَّها جاريةٌ مجرى الأسماء)^(٥٧) . والصَّلَاةُ أصلُها في اللغة الدُّعاء ، ثُمَّ سُمِّيَ بها هذه الأفعال المشهورة لاشتغالها على الدُّعاء ، والصَّلَاةُ اسمٌ يُوضَعُ موضعَ المصدر ، ففي الصحاح : (الصَّلَاةُ : الدُّعاء ... والصَّلَاةُ واحدةُ الصَّلَوَاتِ المفروضة ، وهو اسمٌ يُوضَعُ موضعَ المصدر ، تقول : صَلَّيْتُ صَلَاةً ، ولا تَقُلْ : تَصَلِّيَةً)^(٥٨) ، وفي المصباح : (والصَّلَاةُ قِيلَ : أصلُها في اللغة الدُّعاء ... ثُمَّ سُمِّيَ بها هذه الأفعال المشهورة لاشتغالها على الدُّعاء)^(٥٩) .

ولا يخفى أنَّ " الصَّلَاةَ " من الألفاظ الإسلاميَّة التي اكتسبت معاني اشتقَّت من أصول معانيها ، ففي كتاب الزينة : (فالإسلام هو اسم لم يكن قبل مبعث النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وكذلك أسماء كثيرة مثل " الأذان " و " الصَّلَاة " و " الرُّكُوع " و " السُّجُود " لم تعرفها العرب إلَّا على غير هذه الأصول ، لأنَّ الأفعال التي كانت هذه الأسماء لها لم تكن فيهم ، وإنَّما سَنَّها النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وعَلَّمها اللهُ إِبَّاهُ ، فكانوا يعرفون الصَّلَاةَ أنَّها الدُّعاء)^(٦٠) ، على أَنَّ الصَّلَاةَ على التَّحقيق اسم مصدر ، والأصلُ صَلَّى تَصَلَّى ، ففي الكلِّيَّات : (الصَّلَاةُ هي اسم لمصدرٍ ، وهو التَّصَلُّيَةُ ، أي النَّشَاءُ الكامل ، وكلاهما مستعملان ، بخلاف الصَّلَاة بمعنى أداء الأركان ، فإنَّ مصدرها لم يُستعمل)^(٦١) . وأنتَ تقول : صَلَّيْتُ صَلَاةً ، ولا تَقُلْ : صَلَّيْتُ تَصَلِّيَةً .



وكذا " الزكاة " تجمع على " الزكوات " (ألا ترى أنك إذا جمعت قلت : صلوات ، وزكوات) ^(٦٢) ، وجاء في العين : (الزكوات جمع زكاة ، والزكاة زكاة المال ، وهو تطهيره) ^(٦٣) ، ويسمى ما يخرج من المال للمساكين بإيجاب الشرع " زكاة " ، جاء في الكليات : (الزكاة : كل شيء يزداد فهو يزكو زكاة ، ويسمى ما يخرج من المال للمساكين بإيجاب الشرع زكاة ، لأنها تزيد في المال الذي تخرج منه ، وتوفره ، وتقويه من الآفات) ^(٦٤) ، ولا يخفى أن " الزكاة " من الألفاظ الإسلامية التي اكتسبت معاني اشتقت من أصول معانيها ، جاء في كتاب الزينة : (الزكاة ، قالوا : هو من النمو والزيادة ، يقال : زكا الزرع إذا نما وطل وزاد ، ويكون من الطهارة ، قال تعالى " قد أفلح من زكاها " ^(٦٥) ، أي طهرها) ^(٦٦) . على أن " الزكاة " على التحقيق اسم مصدر ، والأصل : زكى زكاة ، واسم المصدر كالمصدر في امتناعه على الجمع من حيث الأصل ما لم ينزل منزلة الاسم ، ففي تهذيب اللغة : (الزكاة زكاة المال ، وهو تطهيره ، والفعل منه زكى يزكى تركية) ^(٦٧) ، وفي المصباح : (وزكى الرجل ماله بالتشديد تركية ، والزكاة اسم منه) ^(٦٨) .

٤- جمع العذاب :

العذب من الشراب والطعام كل مستساغ ، وماء عذب ، وزكية عذبة ، وعذب الماء عذوبة ، والعذاب العقوبة ، وقد عذبته تعذيباً ، وأصل " العذاب " في كلام العرب : الضرب ، ثم استعمل في كل عقوبة ، ففي المصباح : (عذب الماء بالضم عذوبة : ساغ مشربه ، فهو عذب ، واستعذبته : رأيته عذباً ، وجمعه عذاب ، مثل سهم وسهام ، وعذبته تعذيباً : عاقبته ، والاسم العذاب ، وأصله في كلام العرب الضرب ، ثم استعمل في كل عقوبة مؤلمة ، واستعير للأمور الشاقة ، ف قيل : السفر قطعة من العذاب) ^(٦٩) . والعذاب اسم للمصدر " التعذيب " ، واسم المصدر كالمصدر في امتناعه على الجمع من حيث الأصل ما لم ينزل منزلة الاسم ، لكن العلماء جمعه جمع تكسير على " أعذبة " ، ففي تفسير قوله تعالى : " يضاعف لها العذاب ضعفين " ^(٧٠) ، قال أبو عبيدة : (أي يجعل لها العذاب ثلاثة أعذبة ، لأن ضعف الشيء مثله) ^(٧١) ، وقال الزجاج : (وقال أبو عبيدة : يعذب ثلاثة أعذبة ، وقال : كان عليها أن يعذب مرة واحدة ، فإذا ضوعفت المرة ضعفين ، صار العذاب ثلاثة أعذبة) ^(٧٢) ، وفي المحكم : (وكسره الزجاج على أعذبة) ^(٧٣) . فصح جمع " عذاب " على " أعذبة " جمع تكسير .



٥- جمع الغلط :

الغلطُ : مصدر "غَلَطَ يَغْلُطُ" إذا أخطأ وجه الصواب ، قال ابن سيده ، (الغلطُ : أن تَغْيَا بالشَّيء ، فلا تعرف وجه الصواب فيه ، وقد غَلِطَ غَلْطاً ، والغلطُ في الحساب وكلّ شيء)^(٧٤) ، وجاء في المصباح : (غَلِطَ في مَنْطِقِهِ غَلْطاً : أخطأ وجه الصواب ، وَغَلَطْتُهُ أَنَا قُلْتُ لَهُ غَلِطْتَ أَوْ نَسَبْتُهُ إِلَى الْغَلْطِ)^(٧٥) . ولكن هل يصحّ جمع "الغلط"؟

أقول : إنّ المصدر جنس لفعله ، ذلك أنّه يدلّ على الحدث من حيث تعلّقه بفاعله على وجه العموم والإبهام ، وما دام الأمر كذلك ، فالمصدر لا يُتَنَّى ولا يجمعُ ، لأنّه يتناولُ الجنسَ ، والجنسُ يدلّ على القليل والكثير ، كما يدلّ على الحدث المتعلّق بفاعله من حيث هو حدث ، قال أبو البقاء الكفويّ:(وعدم تننيته وجمعه -أي المصدر- لا لكونه اسم جنس ، بل لكونه دالاً على الماهية من حيث هي هي ، وإلا كان الأصل في اسم الجنس ألا يُتَنَّى ، ولا يجمع ، ولم يقل به أحد)^(٧٦) .

فالأصلُ في اسم الجنس ألا يجمع لأنّه يدلّ على القليل والكثير ، فإذا جُمِعَ فقد عُذِلَ به عن دلالاته ، فالثَمَرُ اسم جنس ، وإذا جمعتّه على " ثَمور " فقد دلّلت بالثَمَر الذي هو أحد الثَمُور ، على نوع من أنواعه ، وبهذا يكونُ قد جُذِبَ من الجنس ودلالاته العامّة وشموله ، إلى النوع ودلالاته المحدّدة وخصوصه ، قال الفيوميّ:(لِأَنَّ الْجِنْسَ لَا يُجْمَعُ فِي الْحَقِيقَةِ ، وَإِنَّمَا تُجْمَعُ أَصْنَافُهُ ، وَالْجَمْعُ يَكُونُ فِي الْأَعْيَانِ كَالرَّيْدِينَ ، وَفِي أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ إِذَا اخْتَلَفَتْ أَنْوَاعُهَا ، كَالْأَرْطَابِ ، وَالْأَعْنَابِ ، وَالْأَلْبَانِ ، وَاللُّحُومِ ، وَفِي الْمَعَانِي الْمُخْتَلِفَةِ ، كَالْعُلُومِ وَالظُّنُونِ)^(٧٧) .

وجمع ابن جني " الغلط " على "أغلاط" ، فقال : (وهذا ونحوه ممّا يُعْتَدّ في أغلاط العرب إلا أنّه لما كان من أغلاط هذه الطائفة القريبة العهد جاز أن نذكره في سقّطات العلماء)^(٧٨) ، وقد جمعه كذلك صاحب القاموس في خطبته فقال : (واختصّصْتُ كتاب الجوهري من بين الكتب اللغوية مع ما في غالبها من الأوهام الواضحة ، والأغلاط الفاضحة ، لتداوله واشتهاره بخصوصه ، واعتماد المدرسين على نقوله ونصوصه)^(٧٩) .



وغريب على هذا قول مصطفى جواد : (ولم نجد للفصحاء استعمال "الأغلاط" جمعاً ، وإن كان مقيساً ومستعملاً عند غير اللغويين من المتأخرين ، ومنه كتاب "أغلاطي" لصفي الدين الحلبي الشاعر المشهور)^(٨٠) .

أقول : إنَّ الفصحاء قد قالوا " الأغلاط " كما رأيت ، واستعمله اللغويون المتقدمون قبل سواهم ، وقد جاء في التاج : (ومما يُستدركُ عليه : أَغْلَطَهُ إِغْلَاطاً : أَوْقَعَهُ فِي الْغَلْطِ كغَلَطَهُ تَغْلِيطاً . وَيُجْمَعُ الْغَلْطُ عَلَى أَغْلَاطٍ)^(٨١) . لذا يصح أن تجمع " غلط " على " أغلاط " ، و " الغلطة " على " غلطات " .

٦- جمع نشاط :

تقول : نَشِطَ فِي عَمَلِهِ يَنْشِطُ نَشَاطاً إِذَا خَفَّ وَأَسْرَعَ ، فَهُوَ نَشِيطٌ ، فِي الْمَصْبَاحِ : (نَشِطَ فِي عَمَلِهِ يَنْشِطُ مِنْ بَابِ تَعَبَ : خَفَّ وَأَسْرَعَ نَشَاطاً ، وَهُوَ نَشِيطٌ)^(٨٢) ، فمصدر الفعل "نَشِطَ" هو "نَشَاطٌ" ، ويجمعه الكتاب على " أنشِطة " ، وأنكر بعض النقاد هذا الجمع ، لأنَّ الصَّوَابَ عنده " نَشَاطَات " ، ذلك أنَّ ناقدًا كتبَ في زاويته اليوميَّة ، ويجمعون النِّشَاطَ على أنشِطة ، وهي نشاطات^(٨٣) .

أقول : الصَّحِيحُ أَنَّ قول الكتاب " أنشِطة " صحيح مستقيم ، ذلك أنَّ الأصل في النِّشَاط أن يكون مصدراً ، والمصدر لا يثنى ، ولا يجمع ، لدلالته على جنس الحدث لفعله ، والجنس يتناول القليل والكثير . لكنَّ العلماء أجازوا جمع المصدر كلِّما خرجوا به عن دلالاته الجنسية العامة ، إلى الدَّلالة النوعية ، فاستعملوه استعمال الأسماء ، ليدلَّ على الأنواع . وانظر إلى ما قاله ابن يعيش في قول الزمخشري : (ثُمَّ إِنَّهُمْ فِي تَضَاعِيفِ ذَلِكَ يَجْحَدُونَ فَضْلَهَا)^(٨٤) ، قَالَ : (التَّضَاعِيفُ جَمْعُ تَضْعِيفٍ ، وَهُوَ مُصَدَّرٌ "ضَعْفُهُ إِذَا زِدْتَهُ مِثْلَهُ أَوْ أَكْثَرَ"^(٨٥) ، وَأُرْدَفَ : (وَإِنَّمَا جَمْعٌ ، وَالْمَصَادِرُ لَا تَنْثَى وَلَا تَجْمَعُ ، لِأَنَّهُ أَرَادَ أَنْوَاعاً مِنَ التَّضْعِيفِ مُخْتَلَفَةً ، كَمَا يَقَالُ : الْعُلُومُ وَالْأَشْغَالُ)^(٨٦) .

وقد جمعوا المصادر لما فوق الثلاثي بالالف والتاء ، فقالوا في استعمال واحتمال واعتقاد وتدقيق : استعمالات واحتمالات واعتقادات وتدقيقات ، وهكذا جمعوا المصادر جمع تكسير ، فقالوا في تركيب وتضعيف وتقليب : تراكيب وتضاعيف وتقاليب .



وأقرّ مجمع اللغة العربية في القاهرة جمع "نشاط" على "أنشطة"، جاء في القرار: (يشيع في اللغة المعاصرة استعمال "الأنشطة" مراداً بها الدلالة على جملة الأعمال المتنوعة التي يمارسها المرء أو الجماعة في الحياة العامة من رياضية واجتماعية وثقافية، وقد يؤخذ على الاستعمال أنّ الأنشطة جمع نشاط، وهو مصدر، والأصل في المصدر ألا يثنى ولا يجمع، لأنه يدلّ على القليل والكثير، ثم إنّ جمعه في حال جوازه على صيغة "أفعلة" غير مسموع، والمجمع يرى إجازة التعبير على أساسين: الأول: أنّ جمهرة علماء اللغة يجيزون جمع المصدر إذا تعدّدت أنواعه، والنشاط متعدّد الأنواع. والآخر: أنّ جمهرة علماء النّصريف يجيزون جمع فَعَال على أفعلة جمع قلّة^(٨٧). فنبيّن مما تقدّم جواز جمع النشاط على الأنشطة والنشاطات.

ويتبيّن بالاستقراء أنّ كثرة العلماء قد جروا على جمع مصادر ما فوق الثلاثي، فأكثرها منه، وتردّدوا في جمع مصادر الثلاثي، فأقلّوا منه، فهم جمعوا استعمالاً واختراعاً واحتمالاً واعتقاداً واحتجاجاً واعتماداً وانتقالاً وإلزاماً واختياراً وابتداءً، على استعمالات واختراعات واحتمالات واعتقادات كلّ ذلك بالألف والتاء، كما جمعوا تقريراً وتحديداً وتدقيقاً وتصحيفاً وتنبيهاً وتنزيلاً وتأييلاً وترخيصاً وتعريفاً، فقالوا: تقارير، وتحديدات، وتدقيقات وتصحيفات وتنبيهات بالألف والتاء، وجمعوا إلحاقاً وإشكالاً وإعراباً وإلزاماً على إلحاقات، وإشكالات، وإعرايات، وإلزامات بالألف والتاء أيضاً، كما جمعوا تصرفاً على تصرفات، لكنّهم جمعوا تركيباً وتقليباً وتعليلاً وتكبيراً وتصغيراً وتصنيفاً وتأليفاً وتفعيلاً وتقسيماً وتعبيراً وتصريفاً وتفسيراً على تراكيب وتقاليب وتعاليل وتكابير وتصاغير وتصانيف جمع تكسير.

فلك أنّ تجمع المصدر إذا اختلفت أنواعه، وخرج عن المصدرية، وأريد به الاسم، كالعلم والعُلم، والاجتماع والاجتماعات، والسؤال والسؤالات، والفرح والأفراح، لأنّه أدلّ على المقصود، فإذا كان زيد عنده علم الفقه، وعلم الحساب، وعلم النّحو، وأردت أن تُعلم مخاطبك بذلك، صحّ أن تقول: عند زيد علوم كثيرة، يزداد على ذلك أنّه قد سُمع من ذلك ما يُجيز القول به.



المصادر والمراجع

- أدب الكاتب ، ابن قتيبة ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٩٦٣م.
- الأفعال ، ابن القوطية "ت٣٦٧هـ" ، تحقيق إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٢م.
- الإمتاع والمؤانسة ، أبو حيان التوحيد ، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٤٤م.
- تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الزبيدي ، تحقيق مجموعة كبيرة من العلماء ، الكويت.
- تصحیحات لغوية ، عبد الله أحمد الشويرف ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا ، ١٩٩٧م.
- التعريفات ، الشريف الجرجاني ، دار السرور ، بيروت .
- تهذيب اللغة ، الأزهري "ت٣٧٠م" ، تحقيق د.أحمد عبد الرحمن مخيمر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٤م.
- جامع الدروس العربية ، مصطفى الغلاييني ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ٢٠٠٧م.
- جمهرة اللغة ، ابن دريد ، تحقيق إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٥م.
- الحيوان ، الجاحظ ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ١٩٦٥م.
- الخصائص ، ابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٠م.
- الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون ، السمين الحلبي "ت٧٥٦هـ" ، الدكتور أحمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٩١م.
- شرح الرضي على كافيّة ابن الحاجب ، رضي الدين الاسترآبادي ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٠م.
- شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي ، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في مكة المكرمة ، دار المأمون للتراث ، ١٩٨٢م.
- شرح المفصل ، ابن يعيش "ت٦٤٣هـ" ، عالم الكتب ، بيروت.
- الصاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ٢٠٠٩م.
- العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، ١٩٨٨م.
- في أصول اللغة ، صدر عن مجمع اللغة العربية ، في أربعة أجزاء :
- الأول:أخرجه محمد خلف الله ومحمد شوقي أمين، وطبع بالمطابع الأميرية ، ١٩٦٩م.
- الثاني: أخرجه محمد شوقي أمين ومصطفى حجازي ، وطبع بالمطابع الأميرية ، ١٩٧٥م.
- الثالث: أخرجه مصطفى حجازي ، وضاحي عبد الباقي ، وطبع بالمطابع الأميرية ، ١٩٨٣م.
- الرابع:أخرجه د.أحمد مختار عمر ، مؤسسة دار الشعب ، القاهرة ، ٢٠٠٣.
- الفیصل في ألوان الجموع ، عباس أبو السعود ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٧١م.
- القاموس المحيط ، الفيروز آبادي "ت٨١٧هـ" ، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ٢٠٠٣م.



- القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، جمعاً ودراسة وتقوياً إلى نهاية الدورة الحادية والستين عام ١٩٩٥م ، خالد بن سعود العصيمي ، دار التدمرية ، الرياض ، ٢٠٠٩م.
- الكتاب ، سيبويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، بيروت .
- الكليات ، أبو البقاء الكفوي "ت ١٠٩٤هـ" ، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ٢٠١٢م.
- لسان العرب ، ابن منظور "ت ٧١١هـ" ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٥٦م.
- المباحث اللغوية في العراق ، د.مستطفي جواد ، مطبعة العاني، بغداد ، ١٩٦٥م.
- المتبع في شرح اللمع ، أبو البقاء العكبري "ت ٦١٦هـ" ، تحقيق عبد الحميد حمد محمد محمود ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ١٩٩٤م.
- مجاز القرآن ، أبو عبيدة "معر بن المثنى التميمي" ت ٢١٠هـ" ، تحقيق د. محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٨م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، ابن عطية الأندلسي "ت ٥٤١هـ" ، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٢م.
- المحكم والمحيط الأعظم ، ابن سيده ، تحقيق د. عبد الفتاح محمد سليم ، ود.فيصل الحفيان ، معهد المخطوطات العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٣م.
- المخصص ، ابن سيده "ت ٤٥٨هـ" ، تحقيق د. عبد الحميد أحمد يوسف هندواي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٥م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، الفيومي "ت ٧٧٠هـ" ، المكتبة العلمية ، بيروت.
- معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج "ت ٣١١هـ" ، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي ، دار الحديث ، القاهرة ، ٢٠٠٤م.
- مع النحاة وما غاصوا عليه من دقائق اللغة وأسرارها ، صلاح الزعبلوي ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ١٩٩٢م.
- المفردات في غريب القرآن ، الراغب الأصفهاني "ت ٤٢٥هـ" ، تحقيق صفوان عدنان ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٢٥هـ.
- المفصل في علم العربية ، الزمخشري ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ٢٠٠٦م.
- المقصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني "ت ٤٧١هـ" ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ، ١٩٨٢م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، السيوطي "ت ٩١١هـ" ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠١م.
- الوساطة بين المتنبي وخصومه للقاظمي علي بن عبد العزيز الجرجاني ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي محمد البجاوي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ٢٠٠٦م.



الهوامش

- (١) الخصائص ٢٨/١.
- (٢) الكليات ٦٨٨.
- (٣) نفسه ٦٨٩.
- (٤) المصباح المنير (قصد).
- (٥) المصباح المنير (الخاتمة - جمع الاسم الثلاثي).
- (٦) المصباح المنير (عقل).
- (٧) المفردات ٥٧٧.
- (٨) ينظر: الأفعال لابن القوطية ١١٤.
- (٩) المفردات ٧٣٣.
- (١٠) الكليات ٣٣٧.
- (١١) المفردات ٢٥٣.
- (١٢) المحكم ١١/١.
- (١٣) الكليات ٥١٥.
- (١٤) الخصائص ٢٣٩/١.
- (١٥) نفسه ٨٧/١.
- (١٦) نفسه ٢٩٩/٣.
- (١٧) القاموس المحيط (المقدمة).
- (١٨) مع النحاة ٢٥٥-٢٥٦.
- (١٩) الحيوان ٤٢/١.
- (٢٠) التاج ٢٨/٤ (قرطب).
- (٢١) اللسان (نزل).
- (٢٢) شرح المفصل ١٠/١.
- (٢٣) ينظر: مع النحاة ٢٥٧.
- (٢٤) التهذيب ٣٨٤/٨.
- (٢٥) جامع الدروس العربية ٤٣٠/٣.
- (٢٦) المقتصد في شرح الإيضاح ٥٨٣/١.
- (٢٧) المصباح المنير (قصد).
- (٢٨) المتبوع في شرح اللمع ٣٠٦/١.
- (٢٩) شرح الكافية الشافية ٦٥٧/٢.



- (٣٠) المصباح المنير (قصد).
- (٣١) شرح الرضي على الكافية ٣٥٨/٤.
- (٣٢) ينظر: الكتاب ٦١٩/٣ ، والمصباح المنير (عيب ، نسب ، فرض ، شقق ، بعث ، رهن).
- (٣٣) همع الهوامع ١٢٢/٦.
- (٣٤) تصحيحات لغوية ٥٨١.
- (٣٥) معجم أخطاء الكتاب ٣٣٣.
- (٣٦) مع النحاة ٢٥٩.
- (٣٧) ينظر: في أصول اللغة ٦٧/٢ ، ومع النحاة ٢٥٩.
- (٣٨) ينظر: التعريفات ٣١.
- (٣٩) الواقعة ٨٧.
- (٤٠) المحرر الوجيز ١٨١٨.
- (٤١) الدر المصون ٢٣٠/١٠.
- (٤٢) الوساطة ٣٦٨.
- (٤٣) المخصص ١٨١/٧.
- (٤٤) ينظر: المحكم ٣١٤-٣١٥.
- (٤٥) الحيوان ٧٣/١.
- (٤٦) العقد الفريد ٢٦٧/٤.
- (٤٧) الإمتاع والمؤانسة ١٤٣/٢.
- (٤٨) الصحاح (بلغ).
- (٤٩) نفسه (بلغ).
- (٥٠) التاج ٤٤٩/٢٢ (بلغ).
- (٥١) الصحاح (صوت).
- (٥٢) لقمان ١٩.
- (٥٣) لقمان ١٩.
- (٥٤) لقمان ١٩.
- (٥٥) المخصص ١١٩/٦.
- (٥٦) المصباح المنير (صوت).
- (٥٧) المخصص ١٢٠/٦.
- (٥٨) الصحاح (صلا).
- (٥٩) المصباح المنير (صلي).
- (٦٠) الزينة ١٥١/١.



- (٦١) الكليات ٤٦٤ .
(٦٢) أدب الكاتب ٢٠١ .
(٦٣) العين ٣٩٤/٥ .
(٦٤) الكليات ٤٠٧ .
(٦٥) الشمس ٩ .
(٦٦) الزينة ١٣٩/١ .
(٦٧) التهذيب ٢١/٨ .
(٦٨) المصباح (زكا) .
(٦٩) المصباح المنير (عذب) .
(٧٠) الأحزاب ٣٠ .
(٧١) مجاز القرآن ١٣٦/٢ - ١٣٧ .
(٧٢) معاني القرآن وإعرايه ١٧١/٤ .
(٧٣) المحكم ٦١/٢ .
(٧٤) المحكم ٢٦٨/٥ .
(٧٥) المصباح (غلط) .
(٧٦) الكليات ٦٨٩ .
(٧٧) المصباح المنير (الخاتمة - جمع الاسم الثلاثي) .
(٧٨) نفسه ٢٩٩/٣ .
(٧٩) القاموس المحيط (المقدمة) .
(٨٠) المباحث اللغوية ١٣١ .
(٨١) التاج ٥١٨/١٩ (غلط) .
(٨٢) المصباح المنير (نشط) .
(٨٣) ينظر : معجم أخطاء الكتاب ٦٠٦ .
(٨٤) المفصل في علم العربية ٦ .
(٨٥) شرح المفصل ١٠/١ .
(٨٦) نفسه ١٠/١ .
(٨٧) القرارات المجمعية ٢٠٤ .